



القمع الإنساني: منظمات حقوق الإنسان الغربية

نتيجة طبيعية لتملص المنظمات الغربية من التصدي لموضوع حقوق الإنسان في الشرق الأوسط برمته وذلك تحاشياً لإحراج دولة العدو الإسرائيلي وتحاشياً أيضاً لإحراج طغاة العالم العربي الذي تحرص الصهيونية العالمية على تلميع صورهم (باستثناء واحد أو اثنين، كالعادة، إذا لم يكونوا يتمتعون بحسن العلاقة العلنية أو السرية مع دولة العدو). وقد أثرت منظمّة «هيومن رايتس ووتش» في عمل كل منظمات حقوق الإنسان حول العالم وذلك بحرصها الشديد على عدم إزعاج دولة العدو وجيشه الإرهابي. وقد سرت لي قبل سنوات عاملة في المقرّ الرئيس للمنظمة في نيويورك مراسلات من مدير المنظمة وفيه يبرز خوف وذعر شديد من ردود فعل ما أسماه المدير يومها بـ«الممولين الموالين لإسرائيل». ويسارع صهاينة أميركا إلى الإنخراط في كل المنظمات المعنية بحقوق الإنسان في الغرب وذلك بغية التأثير في عملها وفي تغطيتها، كما ان التمويل يكون جزءاً من الخطة للتأثير في أجهنتها. وتأثير الممولين الصهاينة لا يمكن التقليل من شأنه لأن هذا التمويل هو الذي غير طريقة التعاطي مع موضوع خروق الإنسان من قبل دولة العدو. ويمكن رصد سمات محدّدة أضرت بفضية حقوق الإنسان في عالما العربي عبر السنوات الماضية، وهي ترجمة لخصوع المنظمات اللاحكومية تلك إلى أجندة السياسة الخارجية الأميركية التي لا تحاول حتى ان تبدو غير منحازة في نظرتها إلى الشرق الأوسط (توقّف الخطاب السياسي الجمهوري الأميركي في مواسم الانتخابات عن المطالبة بـ«سياسة محايدة» في الشرق الأوسط في السبعينيات من القرن الماضي وأصبحت الانتخابات مجرد مناسبة للمنافسة في المجاهرة بتأييد الليكود ومن هم على يمينه).

ومن معالم هذه السمات من التأثير: أولاً، لم يعد الحديث عن خروق حقوق الإنسان من قبل العدو الإسرائيلي مسموح في «غير سياقه» أو في فراغ تاريخي. والسياق الذي أضرت عليه المنظمات الصهيونية لسنوات هو ما يُسمى بالمصطلحات الصهيونية الغربية بـ«الموازاة»، أو «الموازنة». أي أن أي تطرّق لخرق أو خروق لحقوق الإنسان من قبل دولة العدو يجب ان يقترن فوراً، في التقرير نفسه، بنقد لخرق ما لحقوق الإنسان من قبل الشعب المحتل ومقاومته. وعليه، لم تعد تقارير منظمات حقوق الإنسان الغربية ذات جدوى، ليس فقط لأنها (خصوصاً منظمة «هيومن رايتس ووتش») غالباً ما تعتمد على آراء عسكريين أميركيين متقاعدين، بل لأنها تقلل من وطأة أي تقرير عن مجازر وجرائم حرب إسرائيلية عبر الموازاة مع تقرير عن ان قصف «حماس» لم يكن مركزاً أو موجّهاً ضد أهداف عسكرية (لا نعرف كيف تتوصل المنظمات إلى هذه النتيجة) أو أن «حماس» أو «حزب الله» قاما بإلقاء القبض على عملاء للاحتلال،

الجماعة والطلقة (حتى ان المندوب البريطاني العمالي ثار على وجهة سير الفريق الأميركي اليميني - والذي انتمى مالك إليه، حكماً وطالب بحد معين من احترام حقوق الجماعة). لم يكن في الوثيقة ذكر للحقوق الاقتصادية أو للعدالة الاجتماعية أو للصراع الطبقي. هذه مفاهيم لا تعني شيئاً شبيهاً للعقيدة الرأسمالية لكن الدفاع عن حقوق الإنسان أصبح شيئاً خاصاً غير حكومياً بإنشاء منظمة العفو الدولية عام 1961. والمنظمة أنشأت بغرض الدفاع عن حقوق الأفراد بصرف النظر عن حقوق الجماعة أو العدالة الاجتماعية أو حق الإنسان في العمل والتأمين الطبي. كان المفهوم الأميركي الرجعي لحقوق الإنسان هو السائد. وحملت المنظمة قضية من تسميهم «سجناء الرأي» (أو «سجناء الضمير» بلغات أجنبية)، أي هؤلاء الذين يُسجنون ويُعذبون ويُضطهدون لا لشيء إلا لعقيدة أو فكرة أو دين يعتقدونه. ولا شك ان المنظمة ساهمت في تسليط الضوء على قضايا قمع وظلم محدّدة (فردية) لكنها كانت وتبقى خاضعة لحسابات ومعايير الرجل الأبيض وقضاياه. إن المناضل المسلح أقل حظوة في أجندة منظمة العفو الدولية. مثلاً، كما ان سجناء الرأي في الاتحاد السوفياتي حظيوا بما لم يحظ بهم السجناء في الدول المتحالفة مع أميركا، أو في أميركا



عمل منظمات حقوق الإنسان تعرّض لأكبر نكسة عندما أنشئت «هيومن رايتس ووتش»



نفسها. كما ان ترتيب أولوية سجناء الرأي كانت تخضع دوماً لحساسيات سياسية للدول الغربية. لكن عمل منظمات حقوق الإنسان تعرّض لأكبر نكسة عندما أنشأت منظمة «هيومن رايتس ووتش» الأميركية وبميزانية ضخمة، والتي تتحدّر من منظمّة «هلستكي ووتش» والتي تأسست في عام 1978 فقط لرصد خروق الاتحاد السوفياتي لاتفاقيات هلسنكي، ثم تطوّرت المنظمة وصارت لها فروع خاصة بكل منطقة من العالم: أميركا، آسيا، وأفريقيا، وأخيراً في عام 1989 منظمة خاصة برصد حقوق الإنسان في الشرق الأوسط. ولم يكن التأخير في إنشاء الفرع الخاص بالشرق الأوسط عقوباً أو عابراً، بل

الستينيات تنظيماً صغيراً لتحرير فلسطين بالقوة المسلحة.

ولا يزعم الحكومة الأميركية أو الاتحاد الأوروبي إلا محاولات التضييق في موسكو أو في مصر على عمل المنظمات الغربية (الحكومية وغير الحكومية) لأنها باتت ذراع أساس في عمل حكومات الغرب في بلادنا. دكاكين ومؤسسات ومراكز أبحاث وأوقاف لم نسمع بها من قبل. لكل شأن حياتي منظمّة أو أكثر، وهناك منظمات تقوم بإعادة رسم حياتنا ومجتمعنا: مؤسّسة «راند» تقوم بإعادة صوغ المنهج الدراسي في قطر، وشركة «بور آل» أعادت تنظيم الأوقاف الإسلامية في لبنان، وعملات الانتخاب الشكلية أو الأقل شكلية لا تكتمل من دون حضور مندوبين عن «مؤسّسة كارتر» - وكارتر هذا مسؤول عن تدعيم الديكتاتورية المصرية والإيرانية في عهد الشاه، وهو الذي أعاد رسم الخريطة السياسية للعالم العربي عبر فصل مصر عن الصراع العربي - الإسرائيلي. لا تسمح أميركا لأي دولة تتلقّى دعماً وتمويلاً منها بان تحدّ من عمل هذه الجمعيات والمنظمات (وقد اعترفت منظمة «فريدوم هاوس» اليمينية أنها ومنظمة غير ديمقراطي أميركي حكومية خالفتا القوانين المصرية في عمل المنظمات الأجنبية). أما الجيوش العربية والمؤسسات العسكرية والاستخباراتية فهي أيضاً تخضع لعمل وإشراف منظمات حكومية وغير حكومية غربية. يكفي ان يظهر السفير الغربي في صورة تقديم المساعدات والذخائر كي تتلقّى الدولة الغربية المعنية شهادة بحرية الحركة والتدخل في الدولة المتلقية للمعونة. هم يأسرونا بمعوناتهم ويقتلوننا بإنسانيتهم.

أما منظمات حقوق الإنسان الغربية، فتلك قصة أخرى. كان طرح موضوع «حقوق الإنسان» بعد الحرب العالمية نتاجاً لسياسة أميركا في الحرب الباردة. هو لم يكن يعني لها إلا شعاراً لمحاربة الشيوعية حول العالم ولتقويض دعائمها الأخلاقية والتغيير الأنظمة بتسويق بناقض الشرعية الأخلاقية للأنظمة الشيوعية. وأرادت الحكومة الأميركية من صياغة شرعة حقوق الإنسان (بمشاركة صورية من الفاشي اللبناني، شارل مالك، الذي كان عزاب الميليشيات اليمينية في الحرب في ما كان يُسمى بـ«جبهة الحرية والإنسان» والتي سبقت تأسيس «الجبهة اللبنانية») أن تضع لبنات أيديولوجية يمينية لمحاربة التقدم والشيوعية حول العالم. وأرادت الحكومة الأميركية عبر مالك ان تقحم المفهوم الديني المسيحي في الصياغة (وكان مالك يستقي بعضاً من بنود الإعلان من وثيقة الاستقلال الأميركي - يُراجع كتاب «عالم يُجذد: إليونور روزفلت والإعلان العالمي لحقوق الإنسان» لماري آن غليندن، ص. 98). والغرض من الصياغة كان إعلاء شأن الفرد المجرد (وليس الإنسان الحقيقي) بوجه مفهوم

التعقيد والاستعصاء السوريان

سعد الله مززعاني*

ذروة التحولات الميدانية، حين تم إنشاء دولة «الخلافة الإسلامية» (داعش) على جزء من أراضي الجمهورية العربية السورية انطلاقاً من مدينة الرقة ومن ثم التوسع، بالعدوان والخيانة والانقسام، في «حدود» هذه الدولة، إلى جزء مساوٍ تقريباً، داخل الأراضي العراقية.

وثمة أيضاً سبب جوهري في تعقيد الأزمة هو السبب السياسي. فمذد أوائل الاحتجاجات، أضيفت إلى المطالب والأهداف الإصلاحية للقوى الداخلية مطالب وأهداف قوى خارجية (إقليمية ودولية). وما لبثت هذه الأهداف المضافة أن حلت محل الأولى، الخارجية هي محرك الأطراف الخارجية ومعظم القوى الداخلية للصراع، في مقابل أهداف الطرف الرسمي (وداعيمه)، المقاتل، من جهته، من أجل البقاء والصمود، ومن أجل الاستمرار في التزاماته الإقليمية والدولية. ولقد بلغت هذه المعادلة ذروة اكتمالها، وبالتالي تعقدها واستعصائها، بانخراط اللاعبين الخارجيين بشكل مباشر أو غير مباشر في الصراع. أضفت مشاركة هؤلاء، دولاً ومجموعات وتيارات متطرفة،

المنظمات اللاحكومية («إن. جي. أو») غزت عالما العربي منذ التسعينيات: هي عنوان السيطرة الأميركية العالمية بعد الحرب الباردة. هي كانت جزءاً من تفاهات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على التأثير في الرأي العام والتغيير السياسي في عالما، لا بل في العالم أجمع. كما ان الطبقة كانت جزءاً من تفاهم بين الحزبين الحاكمين في أميركا للتعامل مع المتغيرات العالمية بعد تفتيت الاتحاد السوفياتي. كانت مبادرة إنشاء منظمة «وقف الديمقراطية» وإنشاء منظمّتين خاصتين بالحزبين للتدخل في شؤون دول العالم أجمع لوضع خطة عمل جديدة للتعامل مع نمط جديد في الهيمنة. المبادرة هذه كانت من قبل رونالد ريغان في خطاب شهير ألقاه أمام مجلس العموم البريطاني في 1982، والذي اقترح فيه بناء البنية التحتية للديمقراطية في الدول النامية. وزاد رصد نفقات تلك المنظمات بعد اندثار الاتحاد السوفياتي. وبناء البنية التحتية للديمقراطية تقلد أميركي معروف في تاريخ السياسة الخارجية الأميركية: فقد كانت منظمة «سافاك» الإيرانية ومخابرات النظام الأردني والمصري من البنى التحتية للديمقراطية بالمفهوم الأميركي. ولا يختلف دور منظمات الحكومة الأميركية والأوروبية عن دور المنظمات غير الحكومية. اللغة هي واحدة والخطاب هو عينه والمرامي والمقاصد لا تختلف بين هذه وتلك. ودور المنظمات هذه هو وظيفي أيضاً بالمعنى الحرفي: أي انه يهدف إلى توظيف (وحكماً تدريب وتجنيد) قطاعات كبيرة من الشباب المتعلم في الدول النامية: لهذا فإن مدينة رام الله تحتضن عدداً هائلاً من المنظمات غير الحكومية الممولة من أميركا أو الاتحاد الأوروبي لأن بيئة فلسطين تحتل أولوية خاصة عند صهاينة الكونغرس من أجل محاربة ثقافة المقاومة ونشر ثقافة الطاعة والانصياع و... قرع الطناجر الاحتجاجية كاعلى وسائل التعبير المتاح (شهدت رام الله مؤخراً تظاهرة يسارية صغيرة قامت بقرع الطناجر الاحتجاجية رداً على ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية. هذه التظاهرة تدل على نجاح العوامل الخارجية في قولبة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الفلسطيني. في الستينيات والسبعينيات، كان هناك أحاديث وجدال لا ينتهي عند صياغة برامج المنظمات الفلسطينية حول جملة واحدة في برنامج كل تنظيم: هل يُقال إن العنف الثوري أو الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين أم يُقال إنه الطريق الرئيس لتحرير فلسطين؟ لكن الإجماع كان حاداً حول ضرورة الكفاح المسلح لتحرير فلسطين. حتى عصام الصرطاوي - الذي سبق محمود مازن في تنازلاته أمام العدو الإسرائيلي والذي نبذ الكفاح المسلح مبكراً - أنشأ نفسه في

لا شك أن الأزمة السورية هي من بين أزمات المنطقة الحالية، الأكثر تعقيداً واستعصاء. يعود جزء من أسباب ذلك التعقيد والاستعصاء إلى تمادي هذه الأزمة، حتى الآن، إلى ما بات يقارب الأربع سنوات ونصف السنة. ويعود جزء آخر إلى امتداد الأزمة ورقعة نيرانها وأثارها إلى كل المناطق الحدود والمدن السورية (فضلاً عن تمددها إلى الخارج). خلال هذه الفترة الطويلة والحافلة بالماسي والخسائر، قاتل الجيش السوري بكل أسلحته ونخبه بأقصى الطاقة. وكذلك فعل المعارضون الذي توفر لهم من السلاح والدعم الداخلي والخارجي والدولي، ما مكّنهم من امتلاك قدرة نارية وقتالية متعاظمة مكنتهم، بدورها، من إحداث توازن، تحول، مع الوقت، إلى الاستيلاء على مدن ومناطق ومساحات واسعة تفوق المساحات التي ظل يسيطر عليها الحكم السوري الشرعي وإن كانت نسبة السكان في تلك المناطق تقل عن النسبة التي ما زالت تعيش في كنف السلطة الرسمية السورية وتحت سيطرة جيشها وإدارتها. وكانت

عن حلول وتسوية، أو على الأقل، عن محاولة احتواء نتائجها التي أخطرها الإرهاب التكفيري الذي أقلت من كل سيطرة وبات يهدد المنطقة والعالم على حد سواء. يمكن القول، في هذا السياق، إن كلاً من الحكم في سوريا وخصومه قد «تعاون» على إضعاف القوى الوسطية المدنية إلى الحد الأقصى الممكن. الحكم السوري لم يتسع، أصلاً، لأي شراكة أو فرص اختلاف. هو استخدم ولا يزال المنع والقمع ضد الاحتجاجات والاعتراضات حتى لو كانت ذات طابع داخلي: محدود وسلمي ومدني. ولقد حرص منذ اندلاع الاحتجاجات على نسبتها جميعها إلى قوى متطرفة وخارجية وإرهابية كجزء من تكتيكيه بتصوير اندلاعها واستمرارها فعلاً خارجياً محضاً، ولتبرير استخدام أقصى الشدة ضدها باعتبار ذلك عملاً دفاعياً ضد إرهاب وتدخل خارجيين. وسارعت الجهات الإقليمية (المدخلة في الأزمة السورية ليس من أجل الإصلاح بل من أجل إسقاط السلطة السورية وسياساتها وتحالفاتها الدولية والإقليمية) إلى عسكرة الاحتجاجات، وهي، تبعاً، دعمت القوى والجماعات